بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

العناوين:

- **كيان يهود يعترف بالمستوطنات غير الشرعية بأثر رجعي**
- **مسلخ الأسد يرفض وصف آمنستي**
- **ترامب الديكتاتور**

التفاصيل:

كيان يهود يعترف بالمستوطنات غير الشرعية بأثر رجعي

أعلن كنيست (برلمان) كيان يهود، بعد إعلانه عن إقامة 6.000 وحدة سكنية جديدة، أعلن أنه سيعترف، بأثر رجعي، بالمستوطنات التي اعتبرت سابقاً غير شرعية. واعتبر الكثير من المراقبين أن هذه الخطوة هي تراجع كبير في العملية السلمية التي طرحت حلّ الدولتين طريقاً لحلّ النزاع. ومع ازدياد تصرفات كيان يهود عدوانية، يستمر العالم بما فيه ترامب الذي صرّح رسمياً أن بناء المستوطنات سوف يضرّ بالعملية السلمية، يستمر بالدفع لحلّ الدولتين.

مسلخ الأسد يرفض وصف آمنستي

تقرير جديد لآمنستي الدولية كشف حملة الحكومة السورية للإعدامات خارج إطار القضاء من خلال الشنق الجماعي في سجن صيدنايا. فما بين 2011-2015، كان يتمّ كل أسبوع أو أسبوعين اقتياد جماعة لا تقل عن 50 شخصاً من زنازينهم ويتم شنقهم حتى الموت، وفي غضون 5 سنوات لقي ما يقارب 13.000 شخص حتفهم شنقاً وبشكل سرّي على أيدي قوات النظام الأسدي. معظمهم من المدنيين المعارضين للنظام. هذا وقد أكّدت آمنستي في تقريرها على أن الحكومة، وبشكل متعمّد، أخضعت الموقوفين لظروف غير إنسانية في سجن صيدنايا من خلال التعذيب البشع والمنع الممنهج للطعام والشراب والدواء والرعاية الصحية. ويوثّق التقرير كيف أدّت هذه السياسات التطهيرية إلى قتل أعداد كبيرة من المعتقلين. وتعتمد نتائج التقرير على تحقيق مكثّف جرى على مدى سنة، منذ كانون أول/ديسمبر 2015 وحتى كانون أول/ديسمبر 2016. وشمل التحقيق مقابلات مباشرة مع 84 شاهداً بمن فيهم حرّاس وضبّاط سابقون من سجن صيدنايا، وقضاة ومحامون ومعتقلون بالإضافة إلى خبراء دوليين في الاعتقال في سوريا. وكشف التقرير عن إعدامات روتينية جماعية خارج إطار القانون بواسطة الشنق داخل سجن صيدنايا ما بين 2011-2015. كل أسبوع أو أسبوعين كان يتم شنق الضحايا في جماعات تصل إلى 50 شخصاً في منتصف الليل وبشكل سرّي للغاية. وهناك سبب قوي للاعتقاد أن هذا النهج ما زال قائماً لغاية اليوم. أعداد كبيرة من المعتقلين لاقوا حتفهم نتيجة لسياسات السلطات التطهيرية والتي شملت تعذيباً متكرراً ومنعاً ممنهجاً للطعام والشراب والدواء والرعاية الصحية. بالإضافة لهذا، أُجبر المعتقلون في السجن على إطاعة قوانين سادية ومهينة لكرامة الإنسان.

ترامب الدكتاتور

أول أعمال الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب كان حظر دخول المسلمين إلى أمريكا من سبع بلدان إسلامية. ولكن الأمر التنفيذي يصارع من أجل الدفاع عن نفسه. أوقف قاضٍ فيدرالي الأمر التنفيذي وبعد ذلك رفضت محكمة الاستئناف طلب الحكومة الأمريكية لحالة الطوارئ من أجل استئناف حظر الرئيس ترامب السفر. وهذا يعني أن قرار قاضي محكمة المقاطعة الأمريكية جيمس روبرت الذي أوقف الحظر ما يزال قائماً. وقدمت وزارة العدل الأمريكية طلب استئناف من أجل إيقاف قرار القاضي الكاسح والذي أوقف تطبيق بنود أساسية عديدة لأمر ترامب التنفيذي. وعند سماع الطرفين، فشلت وزارة عدل ترامب في إعطاء أي معلومات عن عدد الرعايا الأمريكيين الذين قتلوا على أيدي أشخاص من البلدان المحظورة. كما وأخبر القاضي ممثلي وزارة العدل أنه لم يحصل أي هجوم إرهابي من أيّ شخص من البلدان التي شملها الحظر. وادّعت وزارة العدل أن للرئيس الحق في إصدار مثل هذا الحق ولا يوجد صلاحية دستورية للقاضي

لإيقافه. وذكّر القاضي المحكمة أن المشرّع ضمن أن الأمر التنفيذي يجب أن يكون عقلانياً ومبنياً على الحقائق، الأمر الذي لم يستطع ترامب أو مساعدوه تقديمه. في الواقع إنهم يستمرون في التأكيد على أن ترامب يستطيع العمل كأنه دكتاتور.